



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده:

مقدمة:

فإن مما يدمي الفؤاد ويجرح الوجدان هو ما نراه في بلاد الشام الحبيبة من غياب المشروع السنوي وتشرذم أهله، في الوقت الذي ينتفش فيه أهل الباطل وتتوحد كلمتهم لسحق المسلمين وتمزيق آمالهم، وذلك له أسباب عديدة لعل من أبرزها ظاهرة الغلو الخبيثة التي ضربت أطنابها في شتى الجماعات بلا استثناء.

وأخطر ما في هذه الظاهرة هو انتشار الغلو في التكفير وسبب ذلك الداء الخطير إنما هو الجهل والهوى وتصدر الأغمار من الجهلة والحدثاء والسفهاء وسكتوت أهل الحق عليهم تحت ذرائع واهية مما زاد في طغيانهم، ولعل من المسائل النازلة التي رأينا التكفير فيها بالجملة هي تكفير الجيش الحر والحكم عليه بالردة والعمالة والخيانة.

حيث نسمع عن انتشار هذه الظاهرة الخطيرة والجحة في هذا التكفير أن عناصر الجيش الحر هم أذناب أمريكا وعملاؤهم على الأرض وأنهم يتلقون الدعم بالسلاح وما ذاك إلا لأنهم عملاء خونة وأنهم علمانيون ديمقراطيون ليبراليون كارهون للإسلام وتحكيم الشريعة، وأصبح الجهلة يتحدون والمنصف من الجهلة إن وجد فهو يقول بتكفير الجيش الحر أو من هو مرتبط "بالموك" كفر طائفه وإن تكرم على الأمة فهو لا يكفر الأعيان منهم!!

ألهذه الدرجة وصلت الرعونة والطيش بهؤلاء المجاهيل وكذلك الجنب القاتل المستتر بستار الحكمة الجوفاء وقد صدق الشاعر :

يرى الجنب أن الجن حزم *** وتلك خديعة الطبع اللئيم

ولذلك نريد أن نتكلم عن الأمور التي يتم الخلط فيها ومن خلالها يتم الحكم على الجيش الحر وفقاً له بالكفر والردة حتى يتبيّن للناس طريقة مقاربة هذه النازلة والاحتمالات الكثيرة التي ترافق هذه القضية وهذه المسائل هي:

أولاً- الخلط في مفهوم الراية:

لابد أن نعرف ما هي الراية؟ وما هي راية الجيش الحر؟ وهل راية الجيش الحر علمانية حقاً؟

إن الراية ليست هي العلم والببرق وكذلك ليست هي الشعار فحسب؛ بل الراية هي الغاية من القتال والدافع له، فراية القتال ليست الانتماء إلى جماعة أو طائفة بعينها حتى تكون الراية شرعية، بل هي الهدف من القتال وهذا ما سطّره علماؤنا قديماً وحديثاً.

يقول الشيخ أبو الوليد الأنصاري في الرسالة الشامية: ((والمراد بالراية في الحديث الغاية، كما ورد في حديث قتال الروم في الملحة الكبرى: فیأتونکم تحت ثمانين راية، وفي رواية: غاية، وإنما سميت الراية غاية لأنها غاية المقاتل، فإذا كانت الغاية من القتال محمودة شرعاً كقتال المعتمدي الصائل على بلاد المسلمين، وقتل الطوائف الخارجة عن شريعة الإسلام، وقتل الطائفة الbagية الخارجة عن طاعة الإمام المفارق لجماعة المسلمين، والقتال نصرة للمظلومين والمستضعفين من المؤمنين، ونحو ذلك من الغايات المحمودة، فليست هي راية عممية ولا جاهلية، ولا يجوز تسميتها بذلك)).

ولعلنا نسأل ما هو هدف الجيش الحر من القتال؟

أليس هو إسقاط النظام ورفع الظلم عن المظلومين وإنقاذ المستضعفين ثم أليس الحر من يطالب دوماً بالنزول على حكم الله؟

أليسوا من الشرفاء الثائرين الذين انشق بعضهم عن النظام المجرم ورفضوا قتل أهله واقتربوا على العدو النصيري وكبدوه خسائر فادحة؟

أليس الكثيرون منهم يوم خرجن في المظاهرات كان كثير من الغلاة يقولون بحرمة المظاهرات ويعتبرونها عصبية جاهلية وراية عممية؟!

كفانا تشدقاً بالآيات وخاصة في جهاد الدفع الذي لا يشترط له شرط بل يدفع قدر الإمكان.

قال الشيخ أبو الوليد الأنصاري في الرسالة الشامية ص 2 :

((وقتال الدفع أوسع من قتال الطلب، وأيسر شرطاً، بل لا يشترط له شرط عند المحققين من العلماء كابن العربي المالكي وابن تيمية وغيرهما، فإنه يسع الواحد من المسلمين أن يقاتل عن أهله وولده وماله، ولم يشترط أحداً لمثل هذا القتال أميراً ولا رايةً ولا غير ذلك مما يشترطه بعضهم، وأرى في مثل هذا توسيعة على المسلمين ولله الحمد، وباباً نلح منه إلى عامة المسلمين وجمع كلمتهم، فإن الناس قد طال عهدها بالقهر والظلم، وبعدها العهد عن سلطان الإسلام والشرع).

فمن ثار منهم في وجه ظالمه، وقام منكراً عليه، مطالبًا بحقه وحق من معه من المسلمين، باذلاً في ذلك قدرَ الْوَسْعِ والطاقةِ، فالواجب أن يشكر، وأن يمدح فعله ذاك، وأن تمدّ له يدُ العون والتيسير ما أمكن، ولا يقال له: إن لم تحمل السلاح فلا تُنكر، وإن لم تقاتل فلا تنتظار، وإن لم تقاتل تحت راية فلان فلا تقاتل، بل يقال له: إن إنكارك للظلم من الإسلام، وإن مطالبتك بحقوق المسلمين التي لا قيام للأمة إلا بها من الإسلام، وإن عملك على إزاحة من يبيع الأمة لعدوها بأبخس الأثمان عن كاهل الأمة من الإسلام، وإن محاربة الجوع والفقر والمرض من الإسلام،... ونحو هذا مما يعيه المخاطبون من عامة المسلمين

وفي إظهار لمحاسن الإسلام. ثم إن إنكار المنكر على مراتب، ولا يكلف المرء إلا بما يقدر عليه، نعم، والواجب توجيه الناس إلى الغاية الكبرى والمقصد الأعلى، وهو أن يكون الدين كله لله،)).

ثانياً - خطورة التسرب بتکفير كل من دعى للديمقراطية والدولة المدنية دون تفصيل:

لعل قائلاً ومعترضاً يقول إن ما قلته جيد وأننا نرى الجيش الحر يقاتل العدو النصيري ولكن البعض منهم يطالب بالديمقراطية والدولة المدنية وهذا كفر يحطط العمل والجهاد فإن الشرك لا ينفع معه عمل مهما كان عظيماً وهنا عدة مسائل في هذا الباب:

1- إن من المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن تکفير المعين يتوقف على ثبوت الشروط والموانع، قال في شرح الطحاوية - ط دار السلام (ص: 318)

الكلام والفقه والحديث لا يکفرون ذلك في الأفعال، لكن في الاعتقادات البدعية، وإن كان صاحبها متأولاً، فيکفرون: يکفر كل من قال هذا القول، لا يُفرّقون بين المُجتهد المُخطئ وغيره، أو يکفرون: يکفر كُلُّ مُبتدئ، وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمور عظيمة، فثنا النصوص المتأولة قد دلت على أنه يخرج من النار من في قلبه [مثقال] ذرة من إيمان، وتصوّص الوعد التي يحتاج بها هؤلاء تعارض نصوص الوعيد التي يحتاج بها أولئك، والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه، وسيأتي بعده عند الكلام على قول الشیخ: وأهل الكبائر في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحّدون.

والمقصود هنا:

أن البدع هي من هذا الجنس، فإن الرجل يکون مؤمناً باطلاً وظاهراً، لكن تأول تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهدًا وإما مفرطاً مذيناً، فلا يقال.

إن إيمانه حبط لمجرد ذلك، إلا أن يدل على ذلك دليل شرعي، بل هذا من جنس قول الخارج والمُعتزلة، ولا نقول: لا يکفر، بل العدل هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به، يقال فيها الحق، وثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر.

ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفس والأموال، وكما قد قال كثيرون من أهل السنة المشاهير بتکفير من قال بخلق القرآن [وأن الله لا يرى في الآخرة ولا يعلم الأشياء قبل قوعها، وعن أبي يوسف رحمة الله، آن قال: ناظرت أبا حنيفة رحمة الله مده، حتى اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر].

وأما الشخص المعين، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟

فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت.

ولهذا ذكر أبو داود في سنته في كتاب الأدب: "باب النهي عن البغي"، وذكر فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "كان رجلاً فيبني إسرائيل متواخبين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب، فيقول: أقسى، فوجده يوماً على ذنب، فقال له: أقسى. فقال: خلني ورثي، أبعثت على رقيباً: فقال: والله لا يغفر الله لك، أَفَ لَا يدخلك [الله] الجنة فَبَصَرَ أَرْوَاهُمَا، فاجتمعوا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أَكْنَتْ بِي عَالِمًا؟ أَفْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي،

وقال لآخر: اذهبوا به إلى النار. قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده، لتكلم بكلمة أو بقت دنياه وأخرتها^١ وهو حديث حسن؛

ولأنَّ الشَّخْصَ الْمُعَيْنَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُجْهَدًا مُخْطَبًا مَغْفُورًا لَهُ، [وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِمْنَ لَمْ يَلْعَلْهُ مَا وَرَأَهُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ]، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِيمَانٌ عَظِيمٌ وَحَسَنَاتٌ أُوْجَبَتْ لَهُ رَحْمَةَ اللَّهِ، كَمَا غَفَرَ لِلَّذِي قَالَ: إِذَا مِنْ فَاسْحَقُونِي ثُمَّ اذْرُونِي، ثُمَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ لِخَسِيَّتِهِ، وَكَانَ يَظْنُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَكْدُرُ عَلَى جَمْعِهِ وَإِعَادَتِهِ، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ، لَكِنَّ هَذَا التَّوْقُفُ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ لَا يَمْنَعُنَا أَنْ نُعَاقِبَهُ فِي الدُّنْيَا، لِمَنْعِ بِدْعَتِهِ، وَأَنْ نَسْتَتِيَّهُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَنَا، ثُمَّ إِذَا كَانَ الْقَوْلُ فِي نَفْسِهِ كُفْرًا قِيلَ: إِنَّهُ كُفْرٌ وَالْفَائِلُ لَهُ يَكْفُرُ بِشُرُوطٍ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعٍ).^٢

ومما سطره الشيخ عطية الله الليبي رحمة الله في لقائه مع شبكة الحسبة الإسلامية:

((وَمِسَالَةُ التَّكْفِيرِ عَوْمَمًا مِنْ أَكْثَرِ وَأَشَدِ الْمَسَائِلِ الَّتِي نَبَهَ إِلَيْهَا دَائِمًا، وَنَحْذِرُ الشَّبَابَ الْجَهَادِيَّ مِنْ خَطْرِهَا، وَنَقُولُ لَهُمْ اتَرْكُوكُمُ الْعُلَمَائِكُمُ الْمُوْثَقِينَ، وَلَا تَسْمِحُوا لَأَيِّ أَحَدٍ مِنْ هُنَّ وَدِبَّ أَنْ يَخْوُضَ فِيهَا، فَإِنَّهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ وَمَزْلَةٌ يَخْشَاها الْعُلَمَاءُ الْكَبَارُ الْأَئْمَةُ وَيَتَرَدَّدُونَ فِي الْكَثِيرِ مِنْ صُورَهَا الْوَاقِعِيَّةِ وَيَطْلُبُونَ دَائِمًا سَبِيلَ السَّلَامَةِ، وَيَقُولُونَ، لَا نَعْدُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا).

والشاب من شبابنا العالمي في العلم يكفيه الإيمان الإجمالي بالله تعالى وبما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم والكفر الإجمالي بالطاغوت، وأما التفاصيل ومنها الحكم على فلان، وعلى الجماعة الفلانية هل كفروا أو لا؟

هل خرجو من الملة بفعلهم كذا أو لا؟ وما شابه ذلك من فروع، فهي بحسب العلم، لأن هذه مسائل فتوى وقضاء وأحكام شرعية... فما لا يعلمه فليقل: لا أعلمه ولا أدرى، وهذا لا يضره في دينه وإيمانه، بل هو صريح الإيمان!

والجاهل ليس له أن يتكلم في هذه المسائل ولا يصدر عنها أحكاماً ولا يتبنى فيها قولاً إلا على سبيل التبعية والتقليد للعلماء، بل يقول: لا أدرى وأسألوا العلماء فإن تكلم العلماء بعد ذلك فله أن يقلد أو يتبع من يثق فيه من أهل العلم المعروفين بالعلم والله الموفق لما فيه الخير والصلاح)).

2- إن مسألة الديمقراطية والدولة المدنية من المسائل الخفية حالياً والتي لم يستفحل فرضيتها العلم إلى الان ولذلك فالعذر فيها واسع كما هو معلوم ، ولا بد من التمييز بين الديمقراطية كدين يعطي التشريع لغير الله و بين الديمقراطية كأسلوب و إجراءات تنظيمية في إدارة الحياة قد لا تتعارض مع الإسلام ولذلك يدخلها الاحتمال.

يقول الشيخ أبو الوليد الأنصاري في الرسالة الشامية ص: 12

أن الديمقراطية، تحمل معنيين:

- المعنى الفلسفى العقائدى، وهو الذى يجعل التشريع لغير الله تعالى.
- ومنها المعنى الإجرائى الذى يتعلق بتنصيب الحاكم والولاية وتعيينهم وعزلهم، وتحديد علاقة الحاكم بالمحكوم، وواجبات كل، وغير ذلك من الإجراءات التي تضمن تحقيق العدالة، وتمتن استغلال السلطة لمصالح خاصة تفوق معها مصالح الأمة والمجتمع.

وهذا الفرقان هو الذى أفضى إلى اختلاف أنظار العلماء في تجويز ذلك أو منعه، مع اتفاقهم على المنع من إقرار كل شريعة تخالف شريعة الإسلام)).

ويقول الشيخ أبو الوليد أيضاً:

يدعو كثيرون من الناسِ الخاصة وال العامة إلى (الديمقراطية) ولا يريد بها المعنى الذي وضعت له ابتداءً وهي حكم الشعب المناقض لحكم الله تعالى، ولا عرض شريعة الله تعالى على آراء البشر ليقبل أو يرد، ولا تداول الحكم بين الإسلام تارةً وما ينافقه من المذاهب والأديان تارةً أخرى، بل يريد بها الحرية والعدل وضمان حق الفرد ونحوها من المعاني التي تقابل القهر والكبت والظلم في العالم الإسلامي:

ف(الديمقراطية) الغربية – مفهوماً وواقعاً – فيها معنيان:

- معنى مذموم مناقض للشرع، وهو تحكيم الأهواء والشرائع الموضوعة وتقديمها على حكم الله تعالى.
- معنى محمود هو الحرية والعدل والتسوية بين الناس في الحقوق والواجبات، وضمان حق الفرد وكرامته، ومحاسبة المتولي والقائم على شئون الرعية، ونحو هذا مما لا نزاع في كونه من المحاسن.

وقد يكون في بعض هذه الأفراد أيضاً ما يخالف الشرع وما يوافقه، كالحرية مثلاً، فمن المذموم المناقض للشرع حرية الارتداد عن الدين، وحرية الإباحية الأخلاقية، ومن الموافق له حرية النقد للمتولي، ومحاسبة القائم بشئون الرعية، وحرية الرأي فيما فيه مصلحة الأمة والمجتمع، وكذا العدل والمساواة، فيما ما يعرف وما ينكر.

فمما يعرفُ ويافق الشرع المساواة في الحقوق والواجبات بين الأمر والمأمور، وعدم التفريق بين الناس للون أو جنس، وما ينكرُ ويخالف الشرع المساواة بين الرجل والمرأة في الموضع التي توجب التفريق بينهما، ومثل هذا كثير، والمقصود أن كثيراً من الناس يريدُ هذه المعاني الحسنة عند الإطلاق، وإنما عبر عنها باللفظ المذكور لشيوعه على ألسنة الناس فيجاريهم فيه، أو لجهله يتناول اللفظ المعنى المذموم، أو لجهله كون المعنى المذموم مما يخالف الشرع، أو لجهله كون الشرع قد جاء بما يدل على هذه المعاني الحسنة، بل بأحسن منها، وهذا الأخير راجع إلى القصور في بيان محسن الشرع للناس، وهو واجب حملة العلم والدعاة إلى الله من المسلمين.

ولإنما فصلت في هذا الموضوع تتبهأ على وجوب مراعاة أحوال العامة من الناس.

ثالثاً- ضرورة إعتبار عارض التأويل والإكراه في دار الحرب:

يجب أن لاتنسى أننا في حالة حرب وضرورة وقد أفتى كثير من العلماء بجواز ارتكاب الكفر من باب خداع الكفار في الحرب حيث يدخل باب التأويل والإكراه كما قال تعالى: وذلك قوله تعالى: ((لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويزحركم الله نفسه وإلى الله المصير)) آل عمران: 28.

قال ابن جرير الطبرى في التفسير 227/3: ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً توالونهم على دينهم، وتطهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتذلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء يعني بذلك: فقد برئ من الله وبريء الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر إلا أن تتقوا منهم تقاة إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بالسننكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشانعواهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعيشوهم على مسلم بفعل.

وعن السدي قال: إلا أن يتقي تقاة؛ فهو يُظهر الولاية لهم في دينهم، والبراءة من المؤمنين.

وعن ابن عباس قال: التقاة التكلم باللسان، وقلبه مطمئن بالإيمان.

وعنه قال: فالحقيقة باللسان؛ من حُمل على أمر يتكلّم به وهو لله معصيّة، فتكلّم مخافّة على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان، فلا إثم عليه، إنما التّقىّة باللسان.

وعن عكرمة في قوله: إلا أن تتقوا منهم تقاة قال: ما لم يُهرق دم مسلم، وما لم يستحلّ ماله. انتهى.

وقال ابن كثير في التفسير: إلا أن تتقوا منهم تقاة أي من خاف في بعض البلدان والأوقات من شرهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته، كما قال البخاري عن أبي الدرداء أنه قال: إننا لنكشر في وجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم.

وقال الثوري: قال ابن عباس: ليس التّقىّة بالعمل إنما التّقىّة باللسان، وكذا رواه العوفى عن ابن عباس إنما التّقىّة باللسان، وكذا قال أبو العالية وأبو الشعثاء، والضحاك، والرابع ابن أنس.

وقال البخاري: قال الحسن التّقىّة إلى يوم القيمة)).

ومن كلام الفقهاء ما قال الشيباني في السير 1/185: وإذا دخل المسلم دار الحرب بغير أمان، فأخذ المشركون فقال لهم: أنا رجل منكم، أو جئت أريد أن أقاتل معكم المسلمين، فلا بأس بأن يقتل من أحب منهم، ويأخذ من أموالهم ما شاء..

وفي روضة الطالبين للنووي رحمه الله (7/288): ((ولو شد على وسطه زنارا، ودخل دار الحرب للتجارة، كفر، وإن دخل لتخليص الاسارى، لم يكفر)).

وفي الفتاوى البازية بهامش الفتاوى الهندية 6 / 331 - 332. ومن شدَّ الزُّنارَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ كَفَرَ، قَالَ الْأَسْرُوْشَنِيُّ: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَخْلِصِ الْأَسِيرِ لَا يَكُفُرُ، وَلَوْ دَخَلَ لِلِّتَجَارَةِ كَفَرَ)).

ومن ذلك ما فعله المسلمون في زمن القائد صلاح الدين وقت حصار عكا حيث تظاهر التجار المسلمين بأنهم نصارى ولبسوا لباس الفرنج ومما سطّر ابن كثير رحمه الله في ذلك في البداية والنهاية 12/412، ((وكان السلطان قد جهز قبل هذه البطشة الثلاث بطشة كبيرة من بيروت، فيها أربعينية غرارة (الغرارة مفرد الغرائر، وهي الأكياس الكبيرة من صوف أو شعر توضع فيها الحبوب وغيرها)، وفيها من الجبن والشحوم والقديد والنشاب والنفط شيء كثير، وكانت هذه البطشة من بطش الفرنج المغنوّمة، وأمر من فيها من التجار أن يلبسوا زي الفرنج حتى أنهم حلقووا لحاهم، وشدوا الزنانير، واستصحبوا في البطشة معهم شيئاً من الخنازير، وقدموا بها على مراكب الفرنج فاعتقدوا أنهم منهم وهي سائرة كأنها السهم إذا خرج من كبد القوس، فحذّرهم الفرنج غاللة الميناء من ناحية البلد، فاعتذروا بأنهم مغلوبون عنها، ولا يمكنهم حبسها من قوة الريح، وما زالوا كذلك حتى ولجوا الميناء فأفرغوا ما كان معهم من الميرة، وال Herb خدعة، فعبرت الميناء فامتلا الثغر بها خيرا، ففكّرهم إلى أن قدمت عليهم تلك البطشة الثلاث المصرية)).

وتأمل كلام العالمة ابن كثير أن الحرب خدعة مبيناً وجه هذا الإجتهداد.

رابعاً - الخلط وعدم التمييز بين موالة الكفار ومسألة التعامل المشروع معهم وخاصة في مرحلة الاستضعاف:

وأما الكلام عن أخذهم السلاح من الكفار وتكفيرهم بمجرد ذلك فهذا من العجب العجاب فإن كان شراء السلاح من الكفار مع أن فيه منفعة الكفار بالمال جائزاً فكيف لا يكون أخذه على وجه المساعدة، ألم يستعر النبي صلى الله عليه وسلم سلاح صفوان بن أمية مع أنه كان كافراً قال ابن القيم في الزاد 3/420: ((أن الإمام له أن يستعيّر سلاح المشركين وعدتهم لقتال عدوه كما استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم أدراج صفوان وهو يومئذ مشركاً))

وقال الحافظ في فتح الباري مستفيداً من تعامل النبي عليه السلام مع خزاعة (5/338):

"وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِتْصَاحِ بِعَضِ مُلُوكِ الْعُدُوِّ اسْتِظْهَارًا عَلَى غَيْرِهِمْ وَلَا يُعَذِّذُ ذَلِكَ مِنْ مُوَالَةِ الْكُفَّارِ وَلَا مُوَادَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ بِلِّمْنَدِنْ فَقَبِيلِ اسْتِخْدَامِهِمْ وَتَقْلِيلِ شَوْكَةِ جَمْعِهِمْ فَإِنَّكُاءَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ الْاسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الإِطْلَاقِ."

ثم إننا في حالة استضعفاف ويجوز في حالة الاستضعفاف الدخول في جوار الكافر طالما لم يرتكب محظوراً، كما دخل النبي في جوار أبي طالب و المطعم بن عدي، ودخل أبو بكر في جوار ابن الدغنة ودخل الصحابة في جوار النجاشي بل قاتلوا تحت رايته وكان كافراً حينها ضد من خرج عليه لأن مصلحة إبقاء النجاشي العادل أفضل للمسلمين من النجاشي الآخر و فرح الصحابة بانتصاره وكان كافراً؟

ألم يراسل الزهرى هرقل الروم طالباً جواره لما أراد هشام بن عيد الملك قتله؟

وألم يقبل حذافة السهمي رأس ملك الروم لإخراج الأسرى من المسلمين وقال عمر - رضي الله عنه - : حق على كل مسلم أن يقبل رأس حذافة؟

ألم يفعل محمد بن مسلمة ما فعل و خدع كعب بن الأشرف و أظهر له أنه من المنافقين ونال رأس كعب اليهودي وكذلك الحاج بن علاط، وعبد الله بن أنيس الذي خدع خالد بن سفيان الهنلي؟ وغيرهم الكثير ممن خدع الكفار بكلام ومعاريض ليحققوا مصلحة المسلمين والقصص كثيرة.

ومما سطره الشيخ عطية الله الليبي حول هذه القضية كلامًّا لا يتردد الجهلة بوصف قائله بالإرجاء بل ربما بالكفر و العياذ بالله حيث يقول: ((وأنا أوصي دائمًا باستعمال عبارات: من فعلَ فنخشى عليه من الوقوع في الكفر، وهذا العمل قد يصل إلى الكفر في بعض صوره... وما شابه ذلك من الخطاب، فإن هذا من لغة العلم والفقه، ومن محاسنها أنه يحصلُ بها الضرر والتخويف، وتشتمل على الاحتياط والتثبت).

ولا داعي هنا للقول بأن من شارك في التصويت فإنه مقر بمبدأ الديمقراطية، فهذا كلامًّا غير صحيح أبلته، فلا تلازمـ!.

والكثيرون في أنحاء الأرض من المسلمين يكفرون بالنظام الديمقراطي ويعذونه ديناً غير دين الإسلام، ثم هم يشاركون في التصويت في بلدانهم من أجل دفع ضرر أو تخفيفه، أو تحقيق مصلحة أو تكثيرها، من خلال اختيار مرشح على آخر

مثاله:

- مسلم في أمريكا صوت لكيри بدل بوش، أو بالعكس.
- مسلم صوت لبوش لما رأى أنه وبالـ على أمريكا ودمار، وفهم أن الشيخ أسامة بن لادن والقاعدة يريدون ذلك ويتمتنونه أو منع مشروع أو المطالبة به ونحو ذلك، وهذا جائز إن شاء الله، وبه يفتى عامة العلماء المعاصرين، وضوابطه لا تخفى.

ومن منعه فلا يصل به إلى حد الكفر، هذا لا نعلمـه عن عالمـ معتبرـ.

والحاصل أن المشاركة في التصويت ليس معناها الإقرار بالنظام الديمقراطي والإيمان به.

فإنه لو طرح حاكم دكتاتوري مستبد استبداداً مطلقاً لا يؤمن بالديمقراطية ولا يعرفها ولا يطبقها مشروعـا للاستفتاء (ليس هو مخالفـ للشريعة في ذاتـه، وإنـما من قـسمـ المـبـاحـاتـ) وصوتـ مـسـلـمـ بما يـرـاهـ المـصـلـحةـ لهـ وـلـدـيـنـهـ منـ "ـنـعـ"ـ أوـ "ـلـاـ"ـ فإنـ هذاـ كـمـاـ تـرـوـنـ لاـ تـعـلـقـ لـهـ بـالـدـيمـقـرـاطـيـةـ وـلـاـ غـيرـهـ).

وإنـماـ هوـ دـفـعـ بـماـ أـمـكـنـ لـلـمـضـرـةـ، وـجـلـبـ لـلـمـصـلـحةـ، بـوسـيـلـةـ مـبـاحـةـ؛ بـقـوـلـ نـعـ كـذـاـ، أوـ لـاـ نـرـيـدـهـ وـنـرـفـضـهـ، وـهـذـاـ فـيـ أـزـمـانـ

الاستضعف لل المسلمين، وفي حالة **غلبتهم** من الكافرين، وأما في زمن القوة والتمكّن فالمسئلة غير واردة، والله أعلم)).

خامساً - التسرع بإطلاق حكم الطائفة دون معرفة ضوابط ومناطق الطوائف:

ثم إن الكلام عن الطوائف من أخطر الكلام ولا يجوز أن نطلق حكم الطائفة المرتدة جزاً دون أن تجتمع الطائفة على ناقص ويطرد هذا الوصف وتمتنع حتى تكون كالشخص الواحد تعاضداً وتناصراً وتعاوناً كما يبين دائماًشيخ الإسلام ابن تيمية كما في السياسة الشرعية ص 105، ولذلك لم يعط العلماء الشيعة والصوفية حكماً واحداً، بل فصلوا وبينوا ولم يحكموا بحكم واحدولذلك فأين مناط الكفر الذي اجتمع عليه الجيش الحر حتى نحكم على عناصره بكفر الطائفة وما هي المناطط العملية التي يطبقونها على الأرض وتصبح هي الظاهر منهم؟

هل اجتمعوا على ياسق وهل دعوا إلى علمانية ونشروا الكفر والإلحاد أو حاربوا المسلمين مظاهرين للكفار عليهم وما هو كفرهم الميداني على أرض الشام؟

ولعل الجهلة يحسبون أفراد الجيش الحر وفصائله على بعض قادة الائتلاف أو بعض قيادات المجلس العسكري والكل يعلم الهوة الكبيرة والفرق بين أولئك وهؤلاء ولذلك لا مجال لتعيم حكم الطائفة إلا على مذهب العوفية من الخارج (ومثلهم مارقة العوادية الحرورية) الذين قالوا بکفر الرعية إذا کفر الإمام وكذلك هذه البدعة الطارئة إذا کفر قائد الفصيل –إذا سلمنا بکفرهـ۔ کفر الفصيل كله، بل الحق أن الجيش الحر إلى الآن لم يمتنع عن شريعة من شرائع الإسلام و هو يجاهد العدو ويرابط في التغور و يقبل بالمحاكم الشرعية و يصدع بالتكبير والتهليل و يطلب الدورات الشرعية وليس كما يتصور البعض من يظن الجيش الحر علمانياً يساريًّا يلتزم أدبيات ماركس أو غيره بل هو ينشر المطويات الشرعية كما نرى عياناً و لذلك لم يثق به الغرب ولم يعتمد لأنه يعلم حقيقة ما عليه.

يقول أبو الوليد ص8:

((وأما الحكم بتكفير أعيان الطوائف التي وقع أئمتها في الأفعال المكفرة فلا يرتضيه المحققون من العلماء، ومن قواعد الفقهاء أن الشهادة المجملة لا تُقبل في حق أعيان الطائفة، ولا يقدم على استباحة شيء من الدماء إلا بدليل بين،)).

ولذلك لا يصح القول بإطلاق القول بـكفر الطائفة لأحد فصائل الجيش الحر بل تناقض كل حالة على حدى لأن مناط الطائفة لم يتحقق، بل الأصل فيهم الإسلام لما أظهروه من الإسلام ولا بد لإثبات الكفر من أدلة يقينية بعد تحقق الشروط والموانع كفراً بواحأً لنا فيه من الله حجة وبرهان.

سادساً - حرمة الحكم بالمالات والوازيم والظنون والشبه:

قد يعترض علينا البعض حينما يقع ما كان يدندن عليه البعض من أن الجيش الحر هم صحوات المستقبل وعملاء الغد لكي يحاول أن يثنينا عن قول الحق و تخويفنا فنقول إننا نتكلم بما يظهر لنا ولا نترجم بالغيب ونمنت عن قول الحق لأمور موهومة بل نقول الحق و لا نتبع اللوازم والآلات ونحكم بها حتى يتلزمها فهذا لعمر الحق هو شنستة الغلاة الذين زرعوا هذه البدعة في عقول كثيرين وأصبح من الصعوبة إزاحة هذه البدعة من عقول الكثيرين التي أصبحت بمثابة القناعة، وإن العاقل ليحب أن يقال أخطأ في حسن الظن خير من أن يكون أخطأ في سوء الظن، ولئن يخطئ المرء بعدم التكفير خير من أن يخطئ بالتكفير والخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة، ولو أن البعض نكلم من باب سد الذريعة لأصبح المجال نظر واجتهاد ومن المعلوم أن ما حرم سداً للذرية قد يباح للمصلحة الراجحة،

"وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ؛ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط، والتناقض ليس كفراً، بل قد أحسن إذ قد فر من الكفر."

ويقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى 20 / 217:

"الصواب أن لازم مذهب الإنسان ليس بمذهب إذا لم يلتزمه، فإنه إذا كان، قد أنكره ونفاه، كانت إضافته إليه كذباً عليه، بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه في المقال ولو كان لازم المذهب مذهباً للزم تكبير كل من قال عن الاستواء وغيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه وصفاته حقيقة."

وقال الشاطبي في الاعتصام 2 / 549:

((ولازم المذهب: هل هو مذهب أم لا؟ هي مسألة مختلف فيها بين أهل الأصول، والذي كان يقول به شيوخنا البجائيون والمغربيون ويرون أنه رأي المحققين أيضاً أن لازم المذهب ليس بمذهب، فلذاك إذا قرر عليه، أنكره غاية الإنكار))

وأورد السخاوي في فتح المغبى 1 / 334، مقالة شيخه ابن حجر حيث قال:

"والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فاللتزمه..
أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافراً ولو كان اللازم كفراً." والتحقيق الذي يدل عليه الدليل أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه ولم يشر إليه، ولم يلتزمه ليس مذهباً؛

قال في شرح الطحاوية - ط دار السلام (ص: 320)

((فَمِنْ عِبُوبِ أَهْلِ الْبِدَعِ تَكْفِيرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَمِنْ مَمَادِحِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يُخَطِّلُونَ وَلَا يُكَفِّرُونَ)).

فكيف لمن يحب الله ورسوله ويريد القتال للعدو وينكى فيه ان نحيط علماً بتكتيفه وإخراجه من الملة فهذا اظلم وبغي وصد عن سبيل الله تعالى يقول ابن حزم في المثل برقم 930-((مسألة - ولا إثم بعد الكفر أعظم من إثم من نهى عن جهاد الكفار وأمر بإسلام حريم المسلمين (إليهم) من أجل فسق رجل مسلم لا يحاسب غيره بفسقه)).

الخلاصة:

وبناء على ما سبق من ورود الإحتمالات العديدة من توضيح معنى الرأي ومانع التأويل والإكراه والتمييز بين التعامل والموالاة يجعل المرء يطمئن إلى القول بتخطئة هذه الإطلاقات الخطيرة المتسرعة من إطلاق القول بتكتيف الجيش الحر وفصائله سواء كفرطائفة أو أعيان ويبقى المجال مفتوحاً لمناقشة كل معين بناء على حاله ووضعه مع أن الأصل هو الإسلام، وليس مقصودنا تبني خيارات ذكرت ضمن البحث ولكنها ذكرت لتبيين أن المسألة محتملة لا مجال للقطع فيها ويقال فيها للمجائب للصواب أخطأت و لا يقال كفرت، يقول ابن الوزير في إثمار الحق على الخلق (402): "وكم بين إخراج عوام فرق الإسلام أجمعين، وجماهير العلماء المنتسبين إلى الإسلام من الملة الإسلامية، وتكتير العدد بهم، وبين إدخالهم في الإسلام ونصرته بهم وتكتير أهله، وتقوية أمره، فلا يحل الجهد في التفرق بتکافل التكبير لهم بالأدلة المعارضة بما هو أقوى منها أو مثلها مما يجمع الكلمة، ويقوى الإسلام، ويحقن الدماء، ويسكن الدهماء حتى يتضح كفر المبتدع اتضاح الصبح الصادق، وتجتمع عليه الكلمة، وتحقق إليه الضرورة".

"والذى ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم".

ويقول رحمة الله في فصل التفرقة بين الإسلام والزنقة (128):

"الوصية: أن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك، ما داموا قائلين: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، غير مناقضين لها... فإن التكفير فيه خطأ، والسكوت لا خطأ فيه".

وينقل ابن نجيم كما في البحر الرائق (5/134) عن أهل العلم حرصهم على إعذار المسلمين، وتوقفهم عن المبادرة إلى تكفيره مهما وهنت شبهته التي دفعت به إلى ارتكاب المكفر، فيقول: "وفي الفتاوى الصغرى: الكفر شيء عظيم، فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر".

ويقول:

"وفي الخلاصة وغيرها: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمنع التكفير، فعلى المفتى أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير، تحسيناً للظن بال المسلم".

ثم يقرر رحمة الله خلاصة رأيه فيقول: "والذى تحرر أنه لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف، ولو رواية ضعيفة، فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يفتى بالتكفير بها، ولقد ألمت نفسي أن لا أفتى بشيء منها".

وينقل المليباري في فتح المعين (4/138). اتفاق العلماء قديماً وحديثاً على الاحتياط والترير في هذه المسألة: "ينبغي للمفتى أن يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سبماً من العوام، وما زال أئمننا على ذلك قديماً وحديثاً".

ولا يعني هذا أننا لانسعى لنقل هؤلاء الإخوة من حالة الإجمال إلى حالة التفصيل والتبيين وتنصحهم ونأخذ بيدهم ونأمرهم بالمعروف وننهى عن المنكر بل ونكرفهم إذا ارتكبوا النواقص الصريحة التي لنا فيها من الله حجة وبرهان بعد توفر الشروط وإنفاذ المowanع.

ما هو المخرج من هذه الأزمة:

إن المخرج من هذه الأزمة وقبل كل شئ أن نفهم هذه المرحلة في عمر الحركة الجهادية ومن ثم نعمل على نشر هذا للناس جميعاً دون مواربة أو مداهنة، وهذا ما أكدته خطابات القاعدة في مركزها من أن المرحلة هي مرحلة نكاشة وحرب عصابات وليس مرحلة دول وإمارات وحضرت من الهوس المرضي في مسألة الدول والإمارات كما قال الأستاذ أحمد فاروق أحد علماء القاعدة في رسالته فلتكن كالنحلة: ((نرى عدم التسرع في إعلان دول وإمارات قبل توفير المقومات الازمة لها، فالشرع لا يحكم على مجرد أسماء ومبان بل العبرة بالحقائق والمعانى، فالمطلوب هو عدم التسرع في تسمية جماعات غير ممكنة وتنظيمات غير ذات شوكة بالدول والإمارات، ولقد أثبتت التجارب المتكررة أن الجماعات التي تحصل على شوكة جزئية نسبية في بقعة صغيرة من بقاع الأرض في ظل العولمة وتحت سلطان نظام عالمي جاهلي ممكناً هي في الحقيقة غير ممكنة، فهي لا تملك القدرة على حماية بيضتها ولا الدفاع عن رعاياها ولا تنجح في الغالب في توفير مستلزمات الحياة

اليومية للملايين الذين يعيشون في ظلها، وسرعان ما يزول سلطانها بمجرد توجه الجيوش الكافرة إليها لغزوها.

فتسمية مثل هذه الجماعات بـ (الدولة) تؤدي إلى احباط معنويات المسلمين ونشر اليأس والقنوط فيهم وتنفيرهم من تصور الدولة الإسلامية؛ فلذا نرى أن الأولى في هذه المرحلة عموماً هو الاستمرار في أسلوب حرب العصابات، وعدم الحررص على بسط السيطرة على الأرض قبل حينها، وتوجيهه بوصلة القتال إلى الجيوش الكافرة المعتدية على أراضي المسلمين، وتركيز الجهود على إسقاط النظام الجاهلي العالمي- وتنسحب من العالم الإسلامي ذليلة حقيقة، فذلك هو السبيل لتحرير الأمة وإعادة السيادة الحقيقة للإسلام وأهله ولقيام الخلافة الممكنة السائرة على منهاج النبوة--). أهـ

ولو أدركنا هذه القضية لأدركنا سنة التدافع واستخدمنا من المرحلة ولم نستجر مسلماً إلى الكفر بهوس الإمارة والسلط وكل هذا في النهاية سيصب في مصلحة الجهاد ومحصلته في النهاية فالعلاقة تكون تشاركية طالما أن العدو واحد ومن الخطأ جعل العلاقة تنافسية تعارضية، وأختتم بهذا الكلام الرصين للشيخ العلامة السعدي رحمه الله الذي يوضح هذه السنة الربانية في تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 388) فيقول رحمه الله: (فَأَلْوَاهُ يَا شَعِيبُ مَا نَفَقَ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّ لَرَبَّكَ فِينَا ضَرِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ) (91)

{ولولا رهطك} أي: جماعتك وقبيلتك.

{لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ} أي: ليس لك قدر في صدورنا، ولا احترام في أنفسنا، وإنما احترمنا قبيلتك، بتركنا إياك.

ومنها أن الله يدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة قد يعلمون بعضها وقد لا يعلمون شيئاً منها وربما دفع عنهم بسبب قبيلتهم أو أهل وطنهم الكفار كما دفع الله عن شعيب رجم قومه بسبب رهطه وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين لا يأس بالسعى فيها بل ربما تعين ذلك لأن الإصلاح مطلوب على حسب القدرة والإمكان، فعلى هذا لو ساعد المسلمين الذين تحت ولاية الكفار وعملوا على جعل الولاية جمهورية يمكن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية لكان أولى من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية وتحرص على إبادتها وجعلهم عملاً وخداماً له، نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين وهم الحكام فهو المتعين ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة والله أعلم)).

هذا وللبحث مزيد تفصيل في بحث نسأل الله إخراجه قريباً وإنما أسرعك بإخراج هذا لما لا يجوز من تأخير البيان عن وقت الحاجة لأن الوقت هو وقت بيان وحجة وصدع بالحق ونشر للعلم حتى يتعلم الجاهل ويرتدع الغالي.

والله أعلم وأحكام وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

من حساب الكاتب على تويتر

المصادر: